

القرار 2561 (2021)

الذي اتخذه مجلس الأمن في 29 كانون الثاني/يناير 2021

إن مجلس الأمن،

إنه يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ 10 كانون الثاني/يناير 2021 بشأن مساعيه الحميدة S/2021/5 وتقريره عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2021/4)، وإنه يعرب عن دعمه التام له فيما يبذله من مساع حميدة، بما في ذلك مجموعة الأعمال القائمة، للبقاء رهن الإشارة لمساعدة الجانبين،

وإنه يؤكد أن المسؤولية عن إيجاد حل تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق القبارصة أنفسهم، وإنه يؤكد من جديد الدور الرئيسي للأمم المتحدة في مساعدة الطرفين على التوصل، على سبيل الاستعجال، إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع في قبرص ولحالة الانقسام في الجزيرة،

وإنه يعرب عن دعمه الكامل لجهود الأمين العام الجارية، وإنه يرحب باعترامه عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة "الخمسة زاندا الأمم المتحدة" مع زعمي الطائفتين القبرصيتين والدول الضامنة في أقرب فرصة ممكنة، وإنه يرحب كذلك بتصميم زعمي الطائفتين القبرصيتين المعلن على الاستجابة في هذا الصدد من أجل إيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين للتفاوض على حل دائم ومستدام لمشكلة قبرص في المستقبل المنظور،

وإنه يحث الجانبين على تجديد جهودهما الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية، وفقاً لما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك الفقرة 4 من منطوق قراره 716 (1991)،

وإنه يؤكد أن الوضع القائم لا يمكن أن يظل على ما هو عليه، وأن عدم التوصل إلى اتفاق يزيد التوترات السياسية ويعمق القطيعة بين الطائفتين، ويهدد بحدوث تغييرات لا رجعة فيها على أرض الواقع، ويحد من احتمالات التوصل إلى تسوية،



وإن يعرب عن القلق البالغ من استمرار مظاهر التوتر في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في سياق استكشاف المواد الهيدروكربونية، **واقترنا** منه بالفوائد الكثيرة المهمة التي يمكن أن يجنيها القبارصة كافة من إيجاد تسوية شاملة ودائمة، بما في ذلك الفوائد الاقتصادية، **وإن يكرر تأكيد** مناداة الأمين العام ببذل جهود جدية لتجنب المزيد من التصعيد ولنزع فتيل التوتر،

وإن يشير إلى بيانه الرئاسي (S/PRST/2020/9) الذي **أعرب عن بالغ القلق** إزاء التطورات في فاروشا ودعا إلى العدول عن هذا الإجراء، **وإن يعيد تأكيد** وضع فاروشا على النحو المحدد في قراراته السابقة، **وإن يشدد** على ضرورة تجنب اتخاذ أي إجراءات انفرادية يمكن أن تثير التوترات في الجزيرة وأن تقوض احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية،

وإن يشير إلى قراره 1325 (2000) والقرارات المتصلة بالموضوع، **وإن يدرك** أن مشاركة المرأة مشاركة تامة ومتساوية ومؤثرة وتوليها أدوارا قيادية أمر أساسي لبناء السلام في قبرص وسيهم في جعل أي تسوية يتوصل إليها في المستقبل تسوية مستدامة، **وإن يرحب** بالجهود المبذولة للجمع بين طائفة أوسع من النساء الفاعلات من كلا الجانبين، **وإن يقر** بأن تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المراعي للاعتبارات الجنسانية الذي أطلق في 17 شباط/فبراير 2020 استجابة للقرار 2453 (2019) أثبت أن تأخير التوصل إلى تسوية في قبرص يزيد من التكاليف الاقتصادية وغير الاقتصادية للوضع السياسي القائم، **وإن يتطلع** إلى التنفيذ الكامل والسريع لتوصياته، **وإن يشجع** الجانبين على ضمان مراعاة احتياجات ووجهات نظر المرأة في أي تسوية مستقبلا،

وإن يشير إلى قراره 2250 (2015) والقرارات ذات الصلة التي تسلّم بالإسهام الهام والإيجابي الذي يقدمه الشباب في الجهود المبذولة من أجل صون وتعزيز السلام والأمن، باعتباره من الجوانب الرئيسية في استدامة جهود حفظ السلام وبناء السلام وشموليتها ونجاحها، **وإن يشجع كذلك** على مشاركة الشباب مشاركة كاملة ومتساوية ومؤثرة في هذه العملية،

وإن يدرك أن الاتصال والتواصل الفعليين بين الجانبين يعززان آفاق التسوية ويخدمان مصالح جميع القبارصة، ويساعدان على معالجة المسائل المطروحة على نطاق الجزيرة، ومن ضمنها المسائل المتعلقة بالصحة والجريمة وحماية البيئة والمسائل المتصلة بالآثار الضارة لتغير المناخ،

وإن يدرك ما لجائحة كوفيد-19 من أثر مستمر على جزيرة قبرص والجهود التي تبذلها الطائفتان من أجل وقف تفشي الفيروس والتخفيف من آثاره،

وإن يعرب عن أسفه لاستمرار الجانبين في تنفيذ استجابات غير منسقة إلى حد كبير لمواجهة جائحة كوفيد-19، **وإن يعرب عن القلق** من أن إغلاق نقاط العبور على طول الخط الأخضر قد أدى إلى الحد من فرص الانخراط المشترك بين الطائفتين وأنشطة بناء الثقة، ومن أن استمرار الإغلاق المطول لبعض نقاط العبور يهدد بإعاقة التقدم المحرز في هذا المجال منذ عام 2003،

وإن يعرب عن قلقه من تدهور حالة النظام العام في بيلا، **وإن يبحث** كلا الجانبين على مواصلة العمل مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل وضع تدابير فعالة للتصدي للأنشطة الإجرامية،

وإن يشدد على أهمية تدابير بناء الثقة وعلى أهمية تنفيذها في الوقت المناسب، **وإن يحث** الجانبين على تكثيف جهودهما لتشجيع الاتصالات والمصالحة بين الطائفتين والمشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني، وخاصة النساء والشباب،

وإن يلاحظ أن حكومة قبرص توافق على ضرورة الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد 31 كانون الثاني/يناير 2021 بالنظر إلى الأوضاع السائدة في الجزيرة،

وإن يرحب بالتدابير المتخذة حتى الآن من أجل تعزيز قدرات البعثة في مجالي التنسيق والتواصل، **وإن يلاحظ** أهمية التخطيط للمرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالتسوية، **وإن يؤكد** ضرورة الاستعراض المنتظم لجميع عمليات حفظ السلام، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، لضمان الكفاءة والفعالية،

وإن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تساهم بأفراد في القوة، **وإن يلاحظ** استمرار حكومة قبرص وحكومة اليونان في تقديم تبرعات لتمويل القوة،

وإن يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها كل من الأمين العام، والممثلة الخاصة إيزابيث سبيهار، والمسؤولة الكبيرة في الأمم المتحدة، جين هول لوت،

1 - **يؤكد مجدداً** جميع قراراته ذات الصلة بقبرص، ولا سيما القرار 1251 (1999)، **ويشير** إلى أهمية التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية، وفقاً لما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك الفقرة 4 من قراره 716 (1991)؛

2 - **يؤيد تأييداً تاماً** قرار الأمين العام عقد اجتماع غير رسمي لمجموعة "الخمس زائداً الأمم المتحدة" مع زعمي الطائفتين القبرصيتين والدول الضامنة في أقرب فرصة، **ويحث** الجانبين وجميع المشاركين المعنيين على التعامل مع هذه المحادثات بروح من الانفتاح والمرونة والتوافق وإبداء الإرادة السياسية والالتزام السياسي اللازمين للتفاوض بحرية على تسوية يقبل بها الطرفان تحت رعاية الأمم المتحدة؛

3 - **يكرر دعوته** إلى خفض مظاهر التوتر في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، **ويشدد** على أنه ينبغي تسوية المنازعات سلمياً وفقاً للقانون الدولي الواجب التطبيق، **ويهيب كذلك** بزعمي الطائفتين القبرصيتين وجميع الأطراف المعنية الامتناع عن أي أعمال أو أقوال قد تقوض فرص النجاح؛

4 - **يشير** إلى قراره 2537 (2020)، **ويهيب** بزعمي الطائفتين القيام على وجه الاستعجال

بما يلي:

(أ) توفير الدعم السياسي والتوجيه العام اللازمين لتحرير اللجان التقنية من العوائق في عملها، وتمكينها من العمل بفعالية، وتمكينها من أن تعرض على نظريتها مقترحات ترمي إلى تعزيز التواصل بين الطائفتين وتحسين الحياة اليومية لجميع القبارصة، والنظر في مشورة بعثة المساعي الحميدة التابعة للأمين العام بشأن السبل الإضافية لتمكين اللجان التقنية وتحسين أدائها؛

(ب) إشراك اللجان التقنية بشكل أكثر نشاطاً لضمان التنسيق والتعاون بفعالية في المسائل الصحية، لا سيما في التصدي لجائحة كوفيد-19 وغيرها من الأمراض المعدية التي تترتب عليها آثار على

نطاق الجزيرة، بطرق منها الاستخدام الفعال للخبرات المتاحة في اللجان التقنية المشتركة بين الطائفتين المعنية بالصحة وإدارة الأزمات والشؤون الإنسانية والمسائل الاقتصادية؛

(ج) كفاءة فعالية التنسيق والتعاون في المسائل المتعلقة بالإجرام؛

(د) إشاعة التربية على مبادئ السلام في جميع أنحاء الجزيرة، بسبل منها زيادة صلاحيات اللجنة التقنية المعنية بالتعليم لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها المشترك لعام 2017، ولا سيما المتعلقة منها بوضع السياسات، ولمعالجة معيقات السلام التي تتضمنها المواد المدرسية، بما في ذلك الكتب المدرسية، على سبيل المساهمة في بناء الثقة بين الطائفتين، والتي لا يزال لم يحرز أي تقدم بشأنها؛

(هـ) تحسين المناخ العام للتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية، بوسائل من ضمنها إعداد الطائفتين للتسوية بواسطة رسائل عامة عن سبل المضي قدما، وبث المزيد من الرسائل البناءة والمتناسقة، بطرق منها تشجيع الاتصال والتعاون بين الطائفتين بشكل أكثر صراحة وتوفير الدعم المباشر للمبادرات الأهلية بين الشعبين، والامتناع عن الإجراءات أو الأقوال التي تنتقص من نجاح العملية أو يمكن أن تزيد من صعوبة تحقيقها؛

(و) زيادة دعمهما للمجتمع المدني والعمل على ضمان قيامه بدور مؤثر في جهود السلام، ولا سيما من خلال تعزيز مشاركة منظمات النساء والشباب في العملية، بسبل منها تمكين اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين من الاجتماع ووضع خطة عمل لدعم مشاركة المرأة في محادثات السلام مشاركة تامة ومتساوية ومؤثرة وتوفير الدعم المباشر والتشجيع لمنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الاتصال وبناء الثقة بين الطائفتين، ودعم تنفيذ توصيات تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المراعي للاعتبارات الجنسانية لإزالة الحواجز القائمة وضمان أن يستفيد الرجال والنساء في قبرص من اتفاق سلام في المستقبل بشكل أكثر مساواة؛

5 - **يعرب عن أسفه** لعدم إحراز تقدم في إنشاء آلية فعالة للاتصالات العسكرية المباشرة بين الجانبين والأطراف المعنية ذات الصلة، ويطلب من الأمين العام تقديم مزيد من التقارير عن الأسباب الكامنة وراء عدم إحراز تقدم في هذا الصدد، ويحث على التعاون الكامل بشأن الاقتراح المتعلق بإنشاء هذه آلية على النحو الذي قدمته قوة الأمم المتحدة، وعلى تنفيذها في الوقت المناسب؛

6 - **يهدد** بالجانبين خفض الحواجز التي تعيق الاتصال بين الطائفتين، ويشدد على أهمية التواصل الفعال من أجل التخفيف من حدة المخاطر وبناء الثقة بينهما؛ **ويحث** الجانبين على الاتفاق على المزيد من تدابير بناء الثقة وتنفيذها، بما في ذلك التدابير المتصلة بالشؤون العسكرية والتعاون الاقتصادي والتجارة؛

7 - **يهدد كذلك** بزعمي الطائفتين الاتفاق على وجه السرعة على إعادة فتح جميع نقاط العبور والعودة إلى حالة التشغيل التي كانت قائمة قبل 29 شباط/فبراير 2020 في أقرب وقت ممكن عمليا، ومواءمة البروتوكولات التي تنظم نقاط العبور، **ويحث** على التنسيق بفعالية لمنع انتشار كوفيد-19، بما يضمن ألا تؤدي أي قيود مستمرة على التنقل عبر الجزيرة لمنع انتشار كوفيد-19 إلى تجاوز ما هو ضروري لحماية الصحة العامة، ويلاحظ أن فتح نقاط العبور منذ عام 2003 كان تدبيرا هاما لبناء الثقة بين الطائفتين، وهو تدبير أساسي لعملية التسوية؛

- 8 - **يُثني** على ما قامت به اللجنة المعنية بالمفقودين من عمل، **ويدعو** جميع الأطراف أن تبادر إلى تعزيز تعاونها مع اللجنة فيما تقوم به من عمل، ولا سيما عن طريق إتاحة إمكانية الوصول الكامل إلى جميع المناطق والاستجابة دون إبطاء لطلبات الحصول على ما يكون في المحفوظات من معلومات عن مواقع الدفن المحتملة؛
- 9 - **يعرب** عن تأييده التام لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، **ويقرر** تمديد ولايتها لفترة أخرى تنتهي في 31 تموز/يوليه 2021؛
- 10 - **يعرب عن بالغ قلقه** من استمرار انتهاكات الوضع العسكري القائم على طول خطوط وقف إطلاق النار، **ويحث** الجانبين وجميع الأطراف المعنية على احترام السلطة المنوطة بقوة الأمم المتحدة في المنطقة العازلة، وتعيين حدودها، **ويحث** الجانبين على استخدام مذكرة الأمم المتحدة لعام 2018 لضمان السلام والأمن في المنطقة العازلة، **ويدعو** الأمين العام إلى إبلاغ مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بأي إجراءات تعوق قدرة القوة على الوفاء بالولاية المنوطة بها، وبهيب بكلا الجانبين إزالة كل ما تم تشييده بدون ترخيص ومنع الأنشطة العسكرية أو المدنية غير المأذون بها في المنطقة الواقعة بين خطوط وقف إطلاق النار وعلى طولها، **ويحث** كلا الجانبين على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة أفراد القوة وأمنهم؛
- 11 - **يدعو** الجانب القبرصي التركي والقوات التركية إلى إعادة الوضع العسكري القائم في ستروفيليا إلى ما كان عليه قبل 30 حزيران/يونيه 2000، ويعيد تأكيد ضرورة احترام حرية التنقل التي تتمتع بها قوة الأمم المتحدة؛
- 12 - **يشير** إلى وضع فاروشا على النحو المبين في القرارات ذات الصلة، بما فيها القراران 550 (1984) و 789 (1992)، وبيانه الرئاسي (S/PRST/2020/9) الذي أعرب عن بالغ القلق إزاء التطورات في فاروشا ودعا إلى العدول عن هذا الإجراء، ويعيد تأكيد ضرورة احترام حرية التنقل التي تتمتع بها قوة الأمم المتحدة؛
- 13 - **يرحب** بالإعلان عن أن 18 منطقة مشتبه بها في كونها خطرة في جميع أنحاء الجزيرة قد أصبحت الآن مطهرة من الألغام، **ويحث** زعيمة الطائفتين على الاتفاق على خطة عمل لتطهير قبرص من الألغام ومواصلة تنفيذ تلك الخطة؛
- 14 - **يطلب** إلى قوة الأمم المتحدة أن تراعي الاعتبارات الجنسانية مراعاة تامة بوصفها مسألة شاملة طوال فترة ولايتها؛ **ويطلب** إلى الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة زيادة عدد النساء في القوة وكفالة مشاركة النساء النظاميات والمدنيات مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية على جميع المستويات، وفي جميع جوانب عمليات القوة، بما في ذلك في مناصب القيادة العليا، وتنفيذ الأحكام الأخرى ذات الصلة من القرار 2538 (2020)؛
- 15 - **يرحب** بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام لجعل ثقافة الأداء قاعدة متبعة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، **ويشير** إلى طلباته الواردة في القرارين 2378 (2017) و 2436 (2018) أن يكفل الأمين العام استخدام بيانات الأداء المتعلقة بفعالية عمليات حفظ السلام لتحسين عمليات البعثات، بما في ذلك فعالية القرارات، من قبيل تلك المتعلقة بالنشر والعلاج والإعادة إلى الوطن والحوافز، **ويؤكد من جديد** دعمه لإعداد إطار سياساتي شامل ومتكامل للأداء تكون فيه معايير أداء واضحة لتقييم جميع أفراد

الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين الذين يعملون في عمليات حفظ السلام ويقدمون لها الدعم، ويسر التنفيذ الفعال والكامل للولايات، ويحتوي على منهجيات شاملة وموضوعية تستند إلى معايير واضحة ومحددة جيدا لكفالة المساءلة عن التصيير في الأداء وإتاحة حوافز للأداء المتفوق والاعتراف به، ويدعو الأمم المتحدة إلى تطبيق هذا الإطار على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حسبما يرد وصفه في القرار 2436 (2018)، ويلاحظ جهود الأمين من أجل وضع نظام شامل لتقييم الأداء؛

16 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة الامتثال التام من جانب جميع أفراد القوة، مدنيين ونظاميين، بمن فيهم أفراد قيادة البعثة وأفراد دعم البعثة، لسياسة الأمم المتحدة القاضية بعدم التسامح إطلاقا إزاء حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأن يطلع المجلس تمام الاطلاع على ما تحرزه القوة من تقدم في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق إبلاغ المجلس بشأن بدء تنفيذ الاستعراضات في إطار القرار 2272 (2016) ومواعيدها النهائية المتفق عليها ونتائجها، ويشدّد على ضرورة منع حدوث حالات الاستغلال والانتهاك المذكورة وتحسين كيفية التعامل مع تلك المزاعم بما يتفق مع القرار 2272 (2016)، ويحث البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على مواصلة اتخاذ الإجراءات الوقائية الملائمة، بما في ذلك فحص سجلات جميع الأفراد والتدريب بغرض التوعية في مرحلة ما قبل النشر وفي الميدان، وعلى اتخاذ التدابير المناسبة من أجل ضمان المساءلة التامة في الحالات التي يتورط الأفراد التابعون لها في ممارسة مثل هذا السلوك بسبل منها قيام البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وقوة الأمم المتحدة عند الاقتضاء، بالتحقيق في الادعاءات في حينها، ومساءلة مرتكبي تلك الأعمال، وإعادة الوحدات المعنية إلى الوطن عندما تكون هناك أدلة موثوقة على ضلوع تلك الوحدات في أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق واسع أو بشكل منهجي؛

17 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم بحلول 10 تموز/يوليه 2021 تقريرا عن مساعيه الحميدة، ولا سيما عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجددة تروم تحقيق النتائج وتفضي إلى تسوية، ويشجع زعمي الطائفتين على موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يدرج مضامين تلك الإحاطات في تقريره عن المساعي الحميدة؛ **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار بحلول 10 تموز/يوليه 2021، وأن يطلع مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن الأحداث حسب الاقتضاء؛

18 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.